العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا
(1990 – 1996)

م.م. مريم عباس حسين
الجامعة العراقية / كلية الإدارة والاقتصاد

الملخص:

عدّت دراسة العلاقات الاقتصادية من الموضوعات التي استحقت الدراسة؛ كونها سلطت الضوء على سياسات الدول وتطورها على المستوى الاقتصادي، وقد تم اختيار موضوع الدراسة للتركيز على العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا خلال المدة الممتدة من عام 1990 إلى 1996 وجاء اختيار الموضوع؛ لكونه موضوعًا يمس سياسة دولة كبرى مثل: بريطانيا، ذات المكانة البارزة عالميًا وأوروبيًا، وعلاقتها مع دولة عربية كبرى مثل: مصر التي عدّت من أبرز دول المشرق العربي أهمية في السياسة الاقتصادية البريطانية، إذ احتلت مصر موقعًا استراتيجيًا مميزًا وامتلكت ثروات اقتصادية وبشرية هائلة، مما جعل علاقتها مع أوروبا عامةً وبريطانيا خاصةً علاقة مميزة ومؤثرة.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الاقتصادية، مصر، بريطانيا، مارغريت تاتشر، حسني مبارك.

Economic Relations between Egypt and Britain
(1990-1996)

Asst. Lect. Maryam Abbas Hussein
Iraqi University / College of Administration and Economics

Abstract:

The study of economic relations is one of the topics that deserves to be studied, as it sheds light on the policies of countries and their development at the economic level. The topic of the study was chosen to focus on the economic relations between Egypt and Britain during the period from 1990 to 1996. The topic was chosen because it is a topic that touches on the policy of a major country like Britain, which has a prominent position globally and in Europe, and its relationship with a major Arab country like Egypt, which was considered one of the most important countries of the Arab East in British economic policy. Egypt occupied a distinguished strategic location and possessed enormous economic and human resources, which made its relationship with Europe in general and Britain in particular a distinctive and influential relationship.

Keywords: Economic relations, Egypt, Britain, Margaret Thatcher, Hosni Mubarak.

المقدمة:

اولًا: أهمية البحث:

حظيت مصر بأهمية استراتيجية واقتصادية بالغة لدى بريطانيا، إذ عدّت بوابة رئيسة لأفريقيا والمنطقة العربية، ومفتاحًا لأمن الملاحة عبر قناة السويس والبحر الأحمر، وشملت المصالح البريطانية توقيع اتفاقيات وتبادل تجاري واستثمارات بريطانية في مصر أسهمت بشكل أساس في دعم الاقتصاد والمشاريع المصرية، واختير عام 1990، منطلقًا للبحث؛ لأنه شهد تطورات سياسية مهمة في مصر تمثلت بتولي عاطف صدقي رئاسة الوزراء، فضلًا عن اثر حرب الخليج وتداعياتها على الاقتصاد العالمي بصورة عامة والاقتصاد المصري بصورة خاصة، واختير عام 1996 نهاية البحث؛ كونه شهد نهاية وزارة عاطف صدقي.

ثانيًا: إشكالية البحث:

قامت إشكالية الدراسة في بيان السياسة التي اتبعتها بريطانيا ومصر في عقد الاتفاقيات الاقتصادية والآلية التي سارت عليهما كلتا الدولتين في تنفيذ تلك الاتفاقيات وما ترتب عليها من نتائج اقتصادية تركت أثارها على كلا الجانبين المصري والبريطاني، والسبل التي اتبعتها كلتا الدولتين في عملية تطوير ونمو العلاقات الاقتصادية لمصلحة شعبيهما.

ثالثًا منهجية البحث:

اتبع البحث المنهج العلمي والوصفي القائم على العرض والتحليل والاستنتاج بالاعتماد على المصادر المختلفة لفهم تطور العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا.

رابعًا: فرضية البحث:

وضعت الدراسة فرضية مفادها أن العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا 1990-1996 قد أسهمت في تطور كلا البلدين، ويكمن ذلك بالإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما الألية في توقيع الاتفاقيات بين البلدين؟
2. هل حققت الاتفاقيات الاقتصادية النتائج المرجوة منها؟
3. هل قدمت بريطانيا دعمًا للمشاريع المصرية؟

خامسًا: هيكلية البحث"

قسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور جاء المحور الأول بعنوان:" **نبذة تاريخية عن العلاقات الاقتصادية بين بريطانيا ومصر 1987 – 1989**"، وأعطي المحور الثاني عنوان:" **الاتفاقيات الاقتصادية بين بريطانيا ومصر 1990- 1996**"، وتناول المحور الثالث:" **الدعم البريطاني للمشاريع الاقتصادية في مصر 1990- 1996**".

سادسًا: مصادر الدراسة:

اعتمدت الرسالة على مجموعة قيمة من المصادر ويأتي في مقدمتها الوثائق البريطانية غير المنشورة ويأتي في مقدمتها المصادر المعنونة:(The National Archives) والمختصرة (T. N. A) والتي عدّت من اهم المصادر التي أفادت الباحثة في بحثها.

وشكلت الوثائق المنشورة رافدًا آخر من روافد الدراسة ويأتي في مقدمتها ملفات رئاسة مجلس الوزراء البريطاني (Prime Ministers Private Office Files) والمختصرة (P.R.E.M)، التي أعطت الباحث معلومات قيمة عن العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وشكلت الرسائل رافدًا آخر ولاسيما رسالة الباحث (حسن علي إبراهيم المهداوي)، والتي حملت عنوان:" العلاقات الاقتصادية والثقافية بين مصر وبريطانيا 1979– 1990" وقد أفادتني في تمهيد البحث.

اولًا: نبذة تاريخية عن العلاقات الاقتصادية بين بريطانيا ومصر 1987 – 1989:

امتازت مصر بموقع جغرافي واستراتيجي مهم، إذ تلتقي عندها قارتا أسيا وأفريقيا، ساهم الموقع الجغرافي لمصر بتطور علاقاتها الاقتصادية مع عدة دول وعلى رأسها بريطانيا التي سعت حكومتها الجديدة برئاسة مارغريت تاتشر (MargaretThatcher) **(ولدت في مدينة نيكوتشاير في 13 تشرين الأول عام 1925م وبدأت دراستها الابتدائية والثانوية في مدرسة الفتيات بمدينة غرانهام حصلت على منحة للدراسة في جامعة أكسفورد ودرست الكيمياء وبعد تخرجها عام 1947، دخلت مجلس العموم البريطاني عام 1959، وأصبحت متحدثة باسم المعارضة في مجال التعليم، وفي عام 1970 أصبحت وزيرة التعليم حتى عام 1974، وترأست حزب المحافظين في بريطانيا، أصبحت رئيس وزراء بريطانيا للمدة 1979–1990 توفيت في لندن في عام 2013 (عبدالله، 2016))**، إلى اتباع سياسة خارجية جديدة هدفت إلى توسيع علاقاتها الاقتصادية مع بلدان الشرق الأوسط بصورة عامة وجمهورية مصر العربية بصورة خاصة؛ لما تمتعت به من أهمية جغرافية كبيرة للمصالح البريطانية في المنطقة (حسن، 2021، ص97).

عملت بريطانيا على تحسين علاقاتها الاقتصادية مع مصر؛ لأنها مثلت سوقًا مهمًا لتصريف البضائع البريطانية بعقد الاتفاقيات التبادل التجاري وتشجيع الاستثمارات الصناعية البريطانية في مصر، وزيادة الصادرات التجارية المختلفة إلى مصر بتوسيع العلاقات الاقتصادية بين البلدين، لذا وقع البلدان في الرابع والعشرين من كانون الثاني1979 اتفاقية

نصت على (Government of the United Kingdom & Government of the Arab Republic of Egypt, 24 January 1979):

1. مساهمة الحكومة البريطانية بمبلغ (4، 000، 320) جنيه إسترليني بشأن تمويل مشروع سكاني في القاهرة.
2. استعمال المنحة لتمويل الخدمات والتجهيزات ووسائل النقل البريطانية والمصرية على أن لا يزيد محليًا عن (44%)، من قيمة المنحة.
3. تتحمل المنحة التكاليف الخاصة بالتعاون الفني البريطاني؛ لرفع مستوى كفاءة الخدمة الصحية الأساسية في مجال تربية الأطفال والأمومة.
4. تهيئة تكاليف المستشارين في مجال تنظيم السكان وإعداد مستندات للمناقصات الخاصة بتوفير الأثاث والتجهيزات.

وقع الطرفان في 9 نيسان 1981 اتفاقية البرنامج النووي المصري لتوليد الكهرباء باستعمال الطاقة النووية، وقع الاتفاقية عن الجانب المصري وزير الكهرباء والطاقة محمد ماهر عثمان أباظة **(محمد ماهر عثمان أباظة: ولد في12 أذار 1930 في قرية الأربعمائة بمحافظة الشرقية، حصل على بكالوريوس الهندسة تخصص الكهرباء من جامعة القاهرة 1951،عين رئيسًا لمجلس إدارة المحطات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية، اصبح عضوًا في مجلس الشعب ورئيس لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس، وفي عام 1985 وسعت محطات توليد الكهرباء المائية وإنشاء محطة قناطر أسنا ومحطة خزان أسوان، توفي في 4 تشرين الأول 2007 (وزارة الاعلام المصرية، 2012، ج2/ص277))**. في حين مثّل الجانب البريطاني فريق من خبراء الطاقة الذرية، واشتمل الاتفاق على تدريب العاملين المصريين في المحطات المماثلة البريطانية، مع التركيز على مجالات الصيانة والتشغيل، فضلًا عن تعزيز أمن وسلامة المحطات النووية وتطوير مهارات إدارة تلك المنشآت (المهداوي، 2024، ص65).

وقعت الحكومتان المصرية والبريطانية في 11 شباط 1982، اتفاقًا بشأن استخراج (770) ألف طن من خام الفوسفات من مناجم السباعية في محافظة أسوان على الضفة الغربية لنهر النيل، بلغت تكلفة المشروع الإجمالية حوالي (40) مليون جنيه، مول النصف الأول من المشروع من خلال العملات الأجنبية المقدمة من الحكومة البريطانية على شكل قرضين، المشروع أسفر عن إنتاج (50) ألف طن من حمض الفوسفوريك و(176) ألف طن من سماد ثلاثي السوبر فوسفات، مما مثّل إضافة مهمة للاقتصاد الصناعي المصري (الجريدة الرسمية، 12 آذار 1982).

وقعت مصر وبريطانيا اتفاقية للتعاون الاقتصادي في 15 أذار 1983، إذ قدمت بريطانيا من خلالها منحة لمصر بقيمة (64) مليون جنيه إسترليني ومنها (16) مليون جنيه إسترليني منحة لا ترد، والمتبقي من المبلغ تسهيلات ائتمانية بضمان هيئة الصادرات البريطانية ووقعه عن الجانب المصري وزير الاستثمار والتعاون الدولي وجيه شندي وعن بريطانيا ارثر كوكفيلد (ArthurCockfield) وزير التجارة والتعاون الاقتصادي البريطاني، ويتم تسديد ذلك القرض خلال مدة تتراوح ما بين (7 –10) سنوات (المهداوي، 2024، ص127).

زار القاهرة في 5 كانون الأول 1984 مستشار وزارة التنمية البريطانية الدكتور ديرك هيفر (DirkHeffer) للتباحث مع الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي المصري لإنشاء مركز تدريب تعاوني للمناطق النائية ويزود بوحدات متنقلة بالأجهزة البصرية والسمعية للوصول إلى تجمعات الفلاحين في قراهم (المهداوي، 2024، ص127)، ومن جانب اخر اعلن وزير الكهرباء والطاقة المصري ماهر أباظة أن الحكومة البريطانية مستعدة للتعاون الفني مع مصر في مجالات استعمال الطاقة النووية لتوليد الطاقة الكهربائية وفق برنامج منتظم لتدريب الفنيين المصريين بالمحطات النووية (جريدة الأهرام، 19 كانون الأول 1984).

وقعت مصر وبريطانيا اول اتفاقية في 16 أذار 1986 للبحث عن الذهب واستخراجه في البرامية والسد والصحراء الشرقية ونصت على الاتي (British Embassy Cairo, 1986):-

1. تقسيم الإنتاج على مساحة قدرها (5، 24) كيلو متر مربع.
2. توفير ثلاثة ملايين دولار لإنشاء المشروع على أن تلزم شركة مينكس (Miniks) البريطانية للمعادن باتفاقها خلال مدة البحث والتي تصل إلى أربع سنوات.
3. تلزم الشركة بدفع اتاوة للحكومة المصرية بنسبة 8% من أجمالي إنتاج الكلي.
4. ضمنت الاتفاقية على أن يتم التحكيم بمركز التحكيم الدولي بالقاهرة مع تطبيق أحكام القانون المصري عند وقوع أي نزاع.
5. قسم المبلغ المتبقي من الإنتاج بعد سداد الضريبة للحكومة المصرية لاسترداد التكاليف بنسبة (48%)، للشركة البريطانية و(52%) للهيئة المصرية العامة للمساحة والجيولوجيا.

قام وزير الخارجية البريطاني، جيفري هاو (GeoffreyHowe) **(جيفري هاو: ولد عام 1926 في مدينة ويلز، وتلقى تعليمه في كلية وينشستر، والتحق بالخدمة الوطنية مع فيلق الإشارات الملكية للمدة 1945–1948، وعين عضوًا بجامعة كامبريدج ثم رئيسًا لها، شغل عدة مناصب وزارية منها وزير الخزانة البريطانية للمدة 1975–1979، وفي عام 1983**

عيّن وزيرًا للخارجية البريطانية واستمر في منصبه حتى عام 1989، توفي في عام 2015 ((Howe, 1994, p.3) ، في 29تشرين الأول عام 1987، بزيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية، أجرى هاو سلسلة من المناقشات المهمة مع عدد من كبار المسؤولين المصريين، وتمحورت تلك المناقشات حول قضايا حيوية شغلت الجانبين المصري والبريطاني وابرزها السبل الكفيلة بتقديم الدعم الاقتصادي لمصر والتعاون الثنائي بين البلدين (الأهرام الدولي، 2 تشرين الثاني 1987).

وخلال تلك الزيارة، أقدم جيفري هاو على توقيع اتفاقية مع الجانب المصري نصت على تقديم بريطانيا لمعونة مالية بلغت قيمتها (10) ملايين إسترليني، وعلى الرغم من ذلك، فإن التغطية الإعلامية البريطانية للزيارة، ولاسيما من خلال صحيفة التايمز البريطانية، عكست وجهة نظر مغايرة، إذ أشارت إلى أن الزيارة لم تكن على قدر التوقعات المصرية، وعدّت الصحيفة أن زيارة جيفري هاو لم تُلبِّ طموحات المسؤولين المصريين؛ نظرًا لأنها لم تسفر عن أي زيادة ملموسة في حجم المساعدات الاقتصادية المقدمة من بريطانيا إلى مصر (الأهرام الدولي، 8 تشرين الثاني 1987).

وقعت مصر وبريطانيا اتفاقًا بالقاهرة في 30 حزيران 1988 بشأن ديون تجارية بين البلدين، ووقعه عن الجانب المصري عبد العزيز زهوي وعن بريطانيا سفيرها بالقاهرة جيمس آدامز (JamesAdams) **(ولد في 30 نيسان 1932 في ولفرهامبتون في بريطانيا، تلقى تعليمه في مدرسة ولفرهامبتون، شغل منصب سفير بريطانيا في تونس خلال المدة 1984 – 1986، وسفيرًا لمصر للمدة 1987 – 1992، توفي في 14 نيسان 2020: (Britannica Concise Encyclopedia, n.d., p. 321)**، وذكر الأخير أن بريطانيا مستعدة لتخفيف ديونها عن مصر وفق الشروط الأتية (Exchange of Notes between the United Kingdom and Egypt, 1988).

1. تدفع الحكومة المصرية إلى وزارة الخارجية البريطانية التي تعمل في إدارة ضمان ائتمانيات التصدير او أي إدارة أخرى.
2. أعدت وزارة الخارجية البريطانية والمصرف البريطاني قائمة بالديون المصرية.
3. تتعهد الحكومة المصرية بالتزامات في تسديد ديونها.

عُقد الاجتماع المشترك للجنة المصرية–البريطانية للتعاون الاقتصادي والفني في 6 شباط 1989 بهدف تعزيز الاستثمارات البريطانية في مصر، وأكد عبد العزيز زهوى وكيل وزارة شؤون التعاون الدولي، أن اللجنة استعرضت متابعة تنفيذ توصيات الدورة السابقة، اذ شارك الجانب البريطاني في عدد من المشاريع المهمة، ومن أبرز تلك المشاريع محطات توليد الطاقة باستخدام

الفحم، ومحطة كهرباء عين موسى، وناقشت اللجنة وسائل جديدة لتشجيع الاستثمارات البريطانية في مصر. وأشار الاجتماع إلى أهمية تعزيز تنفيذ المشاريع البريطانية القائمة في مصر، بما في ذلك مشروع منجم فحم المغارة ومشروع الصرف الصحي بالقاهرة الكبرى (جريدة الأهرام، 7 شباط 1989).

ثانيًا: الاتفاقيات الاقتصادية بين بريطانيا ومصر 1990- 1996

شهدت العلاقات الاقتصادية البريطانية المصرية حول عام 1990 تطورًا ملحوظًا في إطار تعزيز علاقات مصر مع بريطانيا، اذ ركزت تلك المدة على زيادة الاتفاقيات بين البلدين، وتحديث الشراكات التجارية، وزيادة الاستثمارات البريطانية في مصر، وتأثرت السياقات السياسية بالاقتصادية ضمن العلاقات الثنائية (Exchange of Notes regarding British Capital Untransferable Accounts in Egypt, 1991).

قدم الجانب البريطاني إلى الجانب المصري اتفاقية تبادل الأوراق المالية، في 2 حزيران 1990، وتضمنت الاتفاقية أربع مواد نصت المادة الأولى :" **تسمح حكومة جمهورية مصر العربية للسفارة البريطانية في القاهرة بالاستحواذ على أي حساب رأسمالي بريطاني غير قابل للتحويل لدى أي بنك في جمهورية مصر العربية، وذلك بتقديم السفارة البريطانية إلى البنك تفويضًا كتابيًا من صاحب الحساب، ويقوم البنك بتحويل عائدات هذه الحسابات إلى حساب يُسمى "الحساب الخاص بالسفارة البريطانية "لدى مصرف القاهرة، وتُستخدم الأموال المستحوذ عليها من قبل السفارة البريطانية في القاهرة فقط لسداد أي نفقات محلية تتكبدها السفارة البريطانية بما في ذلك القنصلية العامة بالإسكندرية، والمجلس الثقافي البريطاني، وبرنامج التعاون الفني البريطاني مع مصر داخل جمهورية مصر العربية، بحد أقصى إجمالي قدره(4,000,000)جنيه مصري أربعة ملايين جنيه مصري ويجوز استخدام المبلغ المشار في الاتفاقية أعلاه**" (Exchange of Notes regarding British Capital Untransferable Accounts in Egypt, 1991).

راعت الاتفاقية بين الجانبين عدة أمور أبرزها حتى (874905) جنيه مصري في كل من السنتين الأوليين اللتين تحسبان من تاريخ تلك السند، حتى(750) ألف جنيه مصري في كل من السنوات الثلاث التالية.

نصت المادة الثانية على أنه في حالة السفارة البريطانية في القاهرة بإرسال مهمة مكتوبة بالشكل الواجب إلى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، تقوم الوزارة في غضون سبعة أيام بإرسال

طلب صرف الأموال إلى البنك المعني، مع تعليمات بترتيب التحويل الفوري إلى حساب السفارة البريطانية الخاص، لنصف المبلغ المذكور في المهمة المكتوبة، وتقوم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بإرسال نسخة من التنازل الخطي من صاحب الحساب إلى مجلس الضرائب، وتُصدر دائرة الضرائب موافقتها على تحويل الرصيد المتبقي بأقل قدر من التأخير، وفي جميع الأحوال في غضون مدة لا تتجاوز 60 يومًا. وتُخطر بذلك البنك الذي يمتلك فيه صاحب الحساب (Exchange of Notes regarding British Capital Untransferable Accounts in Egypt, 1991).

وأشارت المادة الثالثة إلى ضرورة تقديم مطالبة ضريبية ضد صاحب الحساب، فضلًا عن قيام الوزارة، خلال المدة الزمنية نفسها البالغة (60) يومًا، بإخطار صاحب الحساب أو ممثله، وكذلك السفارة البريطانية في القاهرة، مع تقديم تفاصيل المطالبة، في هذه الحالة، يبقى المبلغ المطالب به من قبل السلطات الضريبية فقط محجوزًا، في حين يُضاف المبلغ المتبقي إلى الحساب الخاص بالسفارة البريطانية (Exchange of Notes regarding British Capital Untransferable Accounts in Egypt, 1991)، وفقًا للإجراءات المعتادة، ويسعى صاحب الحساب والسلطات الضريبية معًا إلى حل أي مسألة تتعلق بتسوية المطالبة الضريبية في أسرع وقت ممكن، وأوصت المادة الرابعة بتشكيل لجنة مشتركة مؤلفة من ممثلين عن الحكومة البريطانية وحكومة جمهورية مصر العربية بناءً على طلب أي من الطرفين لمراجعة التقدم المحرز في تنفيذ أحكام هذه المذكرة، وأشارت المادة الخامسة إلى تعيين ممثلين عن الحكومة البريطانية وحكومة جمهورية مصر العربية والاجتماع قبل ستة أشهر على الأقل من انتهاء فترة الخمس سنوات من تاريخ هذه المذكرة لتحديد ما إذا كان يلزم اتخاذ أي إجراء بعد ذلك (Exchange of Notes regarding British Capital Untransferable Accounts in Egypt, 1991).

أجابت وزارة الاقتصاد المصرية على بنود المعاهدة ببرقية أرسلتها إلى السفارة البريطانية في القاهرة جاء فيها: " **لفت انتباه الوزارة وفقًا للملاحظات الحالية، لوجود شكٌّ حول تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية، لذلك، اقترحت وزارة الاقتصاد المصرية أن يكون تاريخ بدء نفاذها 2 حزيران1990، إذ كان الاقتراح المذكور أعلاه مقبولًا لدى حكومة جمهورية مصر العربية**" (Exchange of Notes regarding British Capital Untransferable Accounts in Egypt, 1991).

توصل الطرفان في 25 تموز 1991، إلى تعديل إجراء تعديل بأثر رجعي على شروط قرض بريطانيا لمصر المرقم (1) لعام 1982، والذي قُدِّم كمساعدة إنمائية رسمية، ولا تزال الحكومة

المصرية تدفع أقساطًا مستحقة من رأس ماله (أقساط القرض) في 16 أيار 1990 أو بعده .Exchange of Notes between the United Kingdom and Egypt, 1991))

1. تُبيّن الفقرات التالية من هذه المذكرة طبيعة المساعدة المُقدّمة وإجراءاتها، ولأغراض ذلك الاتفاق، يُقصد بالقرض المبالغ، إما مبالغ تلك القروض وجدول سدادها، فتكون بحسب سنوات ومبلغ من المال يتم الاتفاق عليه.
2. اعتزمت الحكومة البريطانية التنازل عن كل عام ابتداءً من 16 أيار 1990 فما دون عن جميع مدفوعات القروض المستحقة لها.
3. تظل شروط وأحكام القرض سارية المفعول فيما عدا ذلك.
4. إذا كانت تلك المقترحات مقبولة لدى حكومة مصر، فإن الحكومة البريطانية وافقت على جعلها اتفاقية بين البلدين.
5. اغتنمت الحكومة البريطانية الفرصة لتجدد للحكومة المصرية، تأكيدها على أعلى درجات التقدير والاحترام (جريدة الأهرام، 27 تموز 1991).

أجاب وزير الخارجية المصري عمرو موسى على تلك التعديلات برسالة بعثها إلى وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث البريطانية مؤرخة في 25 تموز 1991، قال فيها ما نصه:" **يشرفني أن أؤكد أن المقترحات المذكورة أعلاه مقبولة لدى حكومة جمهورية مصر العربية، وأن مذكرتكم وهذا الرد يشكلان اتفاقية بين حكومتينا لتعديل القرض، والتي ستدخل حيز التنفيذ من اليوم، وستعرف باسم اتفاقية الشروط بأثر رجعي بين بريطانيا ومصر 1991**" .(Exchange of Notes between the United Kingdom and Egypt, 1991)

وقعت اتفاقية بين الحكومتين البريطانية والمصرية بشأن التعاون في مجال تصنيع المعدات الكهربائية في 16 شباط 1992 في مصر وتضمن الاتفاق قيام الشركة المصرية بتصنيع المصهرات والسكاكين الكهربائية بالتعاون مع الشركة البريطانية للمرة الأولى في مصر لاستعمالها في مشروعات كهرباء الريف، وخلال 6 أشهر تمكنت مصر من الحصول على قيمة إنتاجية قدرها مليون جنيه، وسيحقق هذا الإنتاج لمصر حوالي 60% من معدات المحطات الكهربائية (الجريدة الرسمية، 18 شباط 1992).

توصل الطرفان في 19 كانون الأول 1995الى اتفاقية الديون بين بريطانيا ومصر، وقد تضمنت الاتفاقية إحدى عشرة مادة ابرزها: أي مبلغ من الفوائد التي تراكمت بموجب الاتفاقية الأولى حتى 30 حزيران 1991 والتي لا تزال غير مدفوعة؛ وأن أي مبلغ آخر، سواء كان من رأس المال أو من الفائدة التعاقدية المستحقة حتى تاريخ الاستحقاق، مستحق من المدين للدائن، وتضمن وزارة الخارجية الدفع وفقًا لشروط يتفق عليها بين الجانبين، فضلًا عن أن الاتفاقية لم

تنص على وجوب الدفع بالجنيه المصري، ولا ينشأ ذلك عن مبلغ مستحق الدفع عند إلغاء العقد أو إنهائه أو كشرط لذلك (Exchange of Notes between the United Kingdom and Egypt, 1995).

ونصت المادة الخامسة من الاتفاقية:" **تخفيض الدفعة الثانية بنسبة 30 بالمائة؛ وتقوم حكومة مصر بدفع ما تبقى من الدين إلى الحكومة البريطانية**". أما المادة التاسعة فنصت على:" **تُستحق الفوائد على رصيد الدين وتُستحق عن الفترة من 1 حزيران 1994، وتتحمل حكومة مصر مسؤولية دفع فوائد إلى الوزارة، وفقًا لأحكام هذه الاتفاقية، ودفع جميع الفوائد وفقًا لشروط هذه الاتفاقية**". ونصت المادة الحادية عشرة على:" **تعهد حكومة مصر بالوفاء بالتزاماتها المتفق عليه في الاتفاقية**" (Exchange of Notes between the United Kingdom and Egypt, 1995).

وقعت اتفاقية بين مصر وبريطانيا بالقاهرة في 25 نيسان 1996 بشأن تخفيف الازدواج الضريبي ووقع الاتفاقية عن الجانب المصري وزير الخارجية عمرو موسى **(عمرو موسى : عمرو محمود أبو زيد موسى ولد 1936 بالقاهرة، لعائلة سياسية تنتمي إلى محافظتي القليوبية والغربية، سلك عمرو موسى السياسة وأصر على الالتحاق بكلية الحقوق منذ صغره، وبالفعل التحق بها وحصل على إجازة في الحقوق من جامعة القاهرة 1957 والتحق بالعمل بالسلك الدبلوماسي بوزارة الخارجية المصرية عام 1958،مدير عمل ابتكارات علمية دولية بوزارة الخارجية المصرية عام 1977 ومندوبًا دائمًا لمصر لدى الأمم المتحدة عام 1990 ووزيرًا للخارجية عام 1991 – 2001، ثم أمين عام الجامعة العربية 2001-2011 (موسى، 2017))**، وعن بريطانيا وزير الخارجية مالكولم ريفكيند(MalcolmRifkind) والغرض من الاتفاقية؛ لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي، وفيما يتعلق بالضرائب على الدخل ونص الاتفاق على تطبيق الاتفاقية على الأشخاص المقيمين في احدى الدولتين المتعاقدتين او كلتيهما، وكما حدد الضرائب التي تخضع لهذه الاتفاقية في بريطانيا وهي ضريبة الشركات و ضريبة أرباح رأس المال وضريبة الدخل، فضلًا عن الضرائب التي فرضتها الاتفاقية في مصر وهي: ضريبة الأمن القومي والدفاع، وضريبة الدخل العامة وغيرها (Great Britain, 2000, pp. 3589–3590).

اتفقت مصر في 19 كانون الأول 1996 اتفاقًا مشتركًا مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بشأن الضمان العشري والتأمين، ونص الاتفاق (United States Department of State, 1983; 1996).

1. موافقة الحكومة المصرية على تمويل المقاولين البريطانيين والأمريكيين من المهندسين والاستشاريين الذين يعملون في مشروعات الصرف الصحي والمجاري بجزء من الأموال بمقتضى الاتفاقية التي أبرمت بين الأطراف المتعاقدين ويعفوا من تطبيق المادة (651) **(نصت المادة (651) من القانون المدني المصري على: "أن يضمن المقاول والمعماري متضامنين ما يحدث خلال عشر سنوات من تهدم جزئي أو كلي على ما شيدوه من مبان او أقاموه من منشأة ثابتة اخرى، حتى لو كان الهدم ناشئًا عن عيب في الأرض ذاتها او كان رب العمل قد أجاز إقامة المنشأة المعيبة" (المصري، 2014، ص386)**، من القانون المدني المصري عليهم.
2. موافقة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على محاسبة المقاولين والممولين التابعين لهم عن مسؤولية عدم جودة البناء والإهمال (جريدة الأهرام، 24 كانون الأول 1996).

ثالثًا: الدعم البريطاني للمشاريع الاقتصادية في مصر 1990- 1996

عدّت الحكومة البريطانية من الدول التي تقدم دعمًا اقتصاديًا للمشاريع في مصر، وقد تنوعت تلك المشاريع ما بين أعمال الصرف الصحي وإنشاء الطرق، فضلًا عن أعمال الصيانة وإنشاء المحطات الكهربائية.

طلبت الحكومة المصرية من الحكومة البريطانية في عام 1990 منحة مجانية لإتمام دراسة مشكلة الاختناقات المرورية التي عانت مصر، والتي كان سببها ضيق الطريق، وعند دراستها من قبل الخبراء البريطانيين، وافقت الحكومة البريطانية على طلب الحكومة المصرية، وتمكنت الشركات البريطانية من توسيع وإنجاز خمسة مشاريع مهمة للتخفيف من الازدحامات المرورية بالقاهرة الكبرى، واهم تلك المشاريع هي أماكن الانتظار، ومشروع الكراجات ذات الطوابق المتعددة، والنقل، والمرور، وتنظيم السير في اتجاه واحد (جريدة الأهرام، 12 كانون الثاني 1990).

رحبت الحكومة البريطانية بتبادل الزيارات الرسمية الرفيعة المستوى لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية مع مصر، وبناءً على ذلك قدمت الحكومة البريطانية دعوة رسمية لرئيس الجمهورية المصرية محمد حسني مبارك **(حسني مبارك: ولد محمد حسني مبارك في 14 ايار 1928 في بلدة كفر المصلحية في محافظة المنوفية، التحق بالكلية الحربية وتخرج منها في عام 1949، ثم تخرج من كلية الطيران في عام 1950، وأصبح في عام 1972 قائدًا للقوات**

الجوية، وله الدور الكبير في حرب 1973، وعيّن نائبًا لرئيس الوزراء أنور السادات في عام 1975، وفي تشرين الأول 1981 تولى رئاسة الجمهورية المصرية خلفًا للرئيس الراحل أنور السادات حتى عام 2015، إذ تم إعفاؤه من منصبه خلال الثورة المصرية ومحاكمته في عام 2011، وتوفي في 25 شباط 2020 (الشناوي، 2013؛ السيد، 2002، ص5))، لزيارة لندن في عام 1990 لتبادل وجهات النظر بشأن مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والإقليمية والدولية ولزيادة الدعم البريطاني من القروض والاستثمارات لتنفيذ المشاريع في مصر (Prime Minister's Office, 1990).

بدأ رئيس الجمهورية المصري محمد حسني مبارك بزيارة إلى لندن خلال المدة 11-16 أيار 1990، وقد اجتمع مع رئيس وزراء بريطانيا مارجريت تاتشر والوزير البريطاني المسؤول عن المساعدات والاستثمارات وبحث مع الجانب البريطاني القضايا المتعلقة بالتعاون الاقتصادي بين البلدين، ووسائل زيادة نوعية وحجم تلك المساعدات لتمويل عدد اكبر من المشاريع الإنمائية الواردة بخطة التنمية الاقتصادية للسنوات القادمة ، واستعراض كافة المجالات الاستثمارية البريطانية في مصر، كما تمت لقاءات مع ثمانية من رؤساء كبرى الشركات البريطانية التي لها الرغبة في استثمار أموالها في مصر ولبحث موقف تلك الاستثمارات (Prime Minister's Office, 1990).

بدأ رئيس الوزراء البريطاني جون ميجر (JohnMajor) بزيارة إلى مصر خلال المدة 9 كانون الثاني 1991 للبحث عن آفاق جديدة لتنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وأجرى خلال زيارته لمصر محادثات مع المسؤولين المصريين حول تطور التعاون الاقتصادي وتبادل الآراء بشأن قضايا الشرق الأوسط آنذاك (Major, 1991).

وقد استقبله رئيس الجمهورية المصري محمد حسني مبارك ناقش خلالها زيادة التعاون بين البلدين ولاسيما فيما يتعلق في مجال الصناعة والتكنلوجيا والمشاريع الاستثمارية وتطوير شبكة الصرف الصحي لمدينة القاهرة، ودعم المشاريع الاستثمارية في مصر وزيادة القروض؛ لتسهيل عملية الإنجاز (Brehony & El-Desouky, 2012, p. 120).

قررت الحكومة البريطانية والمصرية بحث مشاريع تجارية جديدة لتطوير العلاقات بين البلدين، لذا وقعت الحكومة المصرية اتفاقية مع بريطانيا لتطوير منجم فحم المغارة وبموجب تلك الاتفاقية خصصت بريطانيا قرضًا قيمته (50) مليون دولار لتشغيل المنجم في شمال سيناء وتطويره خلال ثلاث سنوات ، بطاقة إنتاجية قدرها (350) ألف طن سنويًا في المرحلة الأولى و يتم مضاعفتها إلى (650) ألف طن سنويًا بالمرحلة الثانية، فضلًا عن أن خطة تشغيل المنجم

بحاجة إلى توفير 20% من الفحم المستورد والذي بلغ حوالي مليوني طن سنويًا وقيمتها (240) مليون جنيه إسترليني (جريدة الأهرام، 10 تموز 1992).

قدمت الحكومة البريطانية في 1992منحة مالية قدرها سبعة ملايين جنيه إسترليني، وقرضًا بقيمة(28) مليون جنيه إسترليني بشروط مميزة؛ لكي تمول إقامة محطة كهرباء المحمودية الغازية التي وصل إنتاجها من الكهرباء في المرحلة الأولى الى(300) ميجا وات وهي المرة الأولى آنذاك التي تم استعمال حرارة عادم محركات المحطة ، فضلًا عن أنها عملت في المرحلة الأولى لإدارة توربينات غازية جديدة تضيف(150) ميجا وات إلى القدرة الأساسية للمحطة، وصرح وزير التجارة البريطاني بإمكانية إسهام بريطانيا في تمويل الكثير من مشاريع الكهرباء والطاقة في مصر (Great Britain. Overseas Development Administration , 1998, p. 18).

وعقدت مصر وبريطانيا اتفاقًا في 5 كانون الأول 1994 بشأن تطوير مستشفى الهرم التابع للمؤسسة العلاجية بالقاهرة ووقع الاتفاق وزير الصحة المصري ممدوح جبر وعن الجانب البريطاني سفير بريطانيا بالقاهرة مستر وير ونص الاتفاق على الاتي (جريدة الأهرام، 6 كانون الأول 1994):-

1. حصول الحكومة المصرية من الحكومة البريطانية على قرض دون فائدة قدره (مليون ومئتي) ألف جنيه إسترليني، ويتم تسديده خلال (25) سنة، ويمكن تمديد المدة لسبع سنوات تخصص فيها لشراء الأدوات والتجهيزات الطبية للمستشفى.
2. إنفاق الحكومة البريطانية 80% من تكاليف إنشاء مستشفى الهرم وبقيمة 15 مليون جنيه استرليني على شكل قروض وبفائدة قيمتها 7% سنويًا.
3. تضم المستشفى التخصصات المرضية وقسم للطوارئ كافة، ويتم من خلاله تبادل الخبرات في جميع المجالات الطبية وتدريب الفنيين بالمستشفى في بريطانيا ولاسيما في مجالات علاج السرطان والإسعافات والطوارئ وإدارة المستشفى.

عقدت اللجنة المصرية – البريطانية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني اجتماعًا في 6 شباط 1996 لتشجيع الاستثمارات البريطانية في مصر، ناقشت اللجنة متابعة توصيات الدورة السابقة التي ساهمت فيها الجانب البريطاني في عدد من المشاريع المهمة وفي مقدمتها محطات القوة التي تعمل بالفحم، ومحطة كهرباء عين موسى وكذلك دراسة وسائل تشجيع الاستثمارات البريطانية في مصر، وأن الدورة حثت موقف تنفيذ المشاريع البريطانية في مصر ولاسيما منها مشروع منجم فحم المغارة، ومشروع الصرف الصحي بالقاهرة الكبرى (جريدة الأهرام، 7 شباط 1996).

الخاتمة:

1. عملت بريطانيا، من خلال علاقتها الاقتصادية مع مصر، على تحقيق أهدافها الاستراتيجية وضمان تعزيز نفوذها في المنطقة، وقد أولت اهتمامًا بالغًا بموقع مصر الجغرافي، اذ حرصت على استغلاله كحلقة وصل محورية لتنفيذ خططها ومشاريعها الاقتصادية ذات الطابع الاستراتيجي، فضلًا عن الاستفادة من مكانة مصر في حل بعض القضايا الدولية والإقليمية في وقت كان فيه العالم يشهد مرحلة الحرب الباردة ، وهدفت بريطانيا لإبعاد مصر عن هيمنة الاتحاد السوفيتي.
2. ساهمت الاتفاقيات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا في تعزيز التعاون المشترك بين البلدين في مختلف القطاعات الاقتصادية والتجارية، مما أدى إلى إنعاش الاقتصاد المصري وتطوير العديد من المشاريع الاقتصادية والخدمية داخل مصر.
3. شهدت العلاقات المصرية–البريطانية تطورًا ملحوظًا، إذ تمكنت بريطانيا من الحصول على النصيب الأكبر في استثمار غالبية المشاريع الاقتصادية داخل مصر.
4. شهدت العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا تطورًا كبيرًا، مما جعل تلك الحقبة مرحلة بارزة في التعاون الاقتصادي والاستثماري والتبادل التجاري بين البلدين، وامتازت تلك الحقبة باستثمارات بريطانية داخل مصر، فضلًا عن تقديم مساعدات مالية وفنية، تأثرت هذه العلاقات أيضًا بالتغيرات السياسية والاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والدولي التي وقعت في تلك الحقبة.

قائمة المصادر والمراجع:

اولًا: الوثائق غير المنشورة:

1) وثائق الأرشيف البريطاني:

1. Government of the United Kingdom & Government of the Arab Republic of Egypt. (24 January 1979). Concerning the British grant for the Second Population Project. Treaty Series No. 97 (1979). London: Her Majesty's Stationery Office.
2. Exchange of Notes between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the Arab Republic of Egypt concerning Certain Commercial Debts (The United Kingdom/Egypt Debt Agreement No. 1, 1988). (1988). Treaty Series No. 56. T.N.A.
3. Exchange of Notes between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the Arab Republic of Egypt regarding the Use of British Capital Untransferable Accounts in Egypt with amending Exchange of Notes, Cairo 13 February and 2 June 1991. (1991). Treaty Series No. 58; Cm. 2027. T.N.A.
4. Exchange of Notes between the United Kingdom and Egypt amending the United Kingdom/Egypt Loan (No. 1) 1982 (The United Kingdom/Egypt Retrospective Terms Agreement 1991), U.K.-Egypt, July 22, 1991, Treaty Series No. 108 (1991), Cm 1781.
5. Exchange of Notes between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the Arab Republic of Egypt to modify the debts between the two countries (The United Kingdom/Egypt Retrospective Terms Agreement 1995), U.K.-Egypt, 1995, Treaty Series No. 108 (1991), Cm 1781.
6. Prime Minister's Office. (1990, May 11–16). Visits to UK by President Mubarak: Meetings with Prime Minister (PREM 19/1473). The National Archives, Kew, United Kingdom.
7. Major, J. (1991, January 9). Press Conference in Cairo (PREM 19/1477). The National Archives, Kew, United Kingdom.
8. U.S. Department of State. (1983). United States Treaties and Other International Agreements. U.S. Government Printing Office.
9. U.S. Department of State. (1996). Treaties and Other International Acts Series (TIAS). U.S. Government Printing Office.

2) وثائق وزارة الخارجية البريطانية:

1. British Embassy Cairo. (1986 ،March 16). Letter to the Foreign and Commonwealth Office. Foreign and Commonwealth Office.

ثانيًا: الرسائل والاطاريح الجامعية:

1. عبدالله، ارشد حمزة حسن. (2016). الأوضاع الداخلية في بريطانيا في عهد مارغريت تاتشر (1979–1990). (أطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية التربية، جامعة القادسية.
2. حسن، إسراء حميد حنون. (2021). العلاقات السياسية البريطانية المصرية 1979– 1990. (أطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية التربية، جامعة البصرة.
3. المهداوي، حسن علي إبراهيم. (2024). العلاقات الاقتصادية والثقافية بين مصر وبريطانيا 1979– 1990. (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية التربية، الجامعة العراقية.

ثالثًا: المذكرات الشخصية:

1. موسى، عمرو. (2017). كتابيه. القاهرة: دار الشروق.

رابعًا: الكتب العربية:

1. المصري، زكريا. (2014). العقود الإدارية ما بين الإلزام القانوني والواقع العلمي دراسة مقارنة محلية ودولية. ط1. المنصورة: دار الفكر والقانوني للنشر والتوزيع.
2. الشناوي، محمد. (2013). كلمة السر مذكرات محمد حسني مبارك. ط1. الجيزة: دار النهضة للنشر.
3. السيد، جلال. (2002). مبارك فترة ثالثة ولماذا. القاهرة: مطبعة دار أخبار اليوم.
4. وزارة الأعلام المصرية. (2018). الموسوعة القومية للشخصيات المصرية البارزة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للاستعلامات.

خامسًا: الكتب باللغة الإنكليزية :

1. Great Britain. (2000). Statutory Instruments 2000. Stationery Office, London.
2. Brehony, N., & El-Desouky, A. A. (Eds.). (2012). British Egyptian Relations: From Suez to the Present Day. Saqi Books.
3. Geoffrey Howe. (1994). Conflict of loyalty. Macmillan..
4. Great Britain. Overseas Development Administration. (1998). British Aid Statistics 1992/93–1996/97. H.M. Stationery Office.

سادسًا: الموسوعات:

1. Britannica Concise Encyclopedia. (n.d.). Encyclopædia Britannica, Inc.

سابعًا: الصحف:

1. جريدة الأخبار. (27 تموز 1991). العدد37316.
2. الجريدة الرسمية. (18 شباط 1992). العدد3987. مصر.
3. الجريدة الرسمية. (12 آذار 1982). العدد29. مصر.
4. جريدة الأهرام. (19 كانون الأول 1984). العدد 35801. مصر.
5. جريدة الأهرام. (7 شباط 1989). العدد 37316. مصر.
6. جريدة الأهرام. (24 كانون الأول 1996). العدد 37316. مصر.
7. جريدة الأهرام. (12 كانون الثاني 1990). العدد 14،4000. مصر.
8. جريدة الأهرام. (10 تموز 1992). العدد 36007. مصر.
9. جريدة الأهرام الدولي. (2 تشرين الثاني 1987). العدد 867. مصر.
10. جريدة الأهرام الدولي. (8 تشرين الثاني 1987). العدد 869. مصر.

List of sources and references:

University Theses and Dissertations:

1. Abdullah, Arshad Hamza Hassan. (2016). Internal Conditions in Britain During the Era of Margaret Thatcher (1979-1990). (Unpublished PhD dissertation). College of Education, Al-Qadisiyah University.
2. Hassan, Israa Hamid Hanoun. (2021). British-Egyptian Political Relations 1979-1990. (Unpublished PhD dissertation). College of Education, University of Basra.
3. Al-Mahdawi, Hassan Ali Ibrahim. (2024). Economic and Cultural Relations Between Egypt and Britain 1979-1990. (Unpublished Master's Thesis). College of Education, Iraqi University.

Personal Memoirs:

1. Moussa, Amr. (2017). His Two Books. Cairo: Dar Al-Shorouk.

Arabic Books:

1. Al-Masri, Zakaria. (2014). Administrative Contracts Between Legal Obligation and Scientific Reality: A Comparative Local and International Study. 1st ed. Mansoura: Dar Al-Fikr Wal-Qanuni for Publishing and Distribution.
2. Al-Shinawi, Muhammad. (2013). The Password: Memoirs of Muhammad Hosni Mubarak. 1st ed. Giza: Dar Al-Nahda for Publishing.
3. Al-Sayed, Jalal. (2002). Mubarak: A Third Term and Why. Cairo: Dar Akhbar Al-Youm Press.
4. Egyptian Ministry of Information. (2018). The National Encyclopedia of Prominent Egyptian Figures. Cairo: Egyptian State Information Service.

Newspapers:

1. Al-Akhbar Newspaper (July 27, 1991), Issue 37316.
2. The Official Gazette (February 18, 1992), Issue 3987. Egypt.
3. The Official Gazette (March 12, 1982), Issue 29. Egypt.
4. Al-Ahram Newspaper (December 19, 1984), Issue 35801. Egypt.
5. Al-Ahram Newspaper (February 7, 1989), Issue 37316. Egypt.
6. Al-Ahram Newspaper (December 24, 1996), Issue 37316. Egypt.
7. Al-Ahram Newspaper (January 12, 1990), Issue 4000, 14. Egypt.
8. Al-Ahram Newspaper (July 10, 1992), Issue 36007. Egypt.
9. Al-Ahram International Newspaper. (November 2, 1987). Issue 867. Egypt.
10. Al-Ahram International Newspaper. (November 8, 1987). Issue 869. Egypt.

Vol 13, Issue 44, May 2026
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X